الدور السياسى لعبد اللطيف أبو رجيلة

الباحث/أحمد محمد الغريب.

الملخص:

الدور السياسي لأبو رجيلة الذى يتمثل فى العلاقة مع الملك فاروق، وتأثير تلك العلاقة بينهم مما جعل لابو رجيلة دور فى توريد صفقات السلاح إلى مصر أثناء حرب فلسطين، واستطاع أن يقوم بدور المورد للحكومة المصرية بناء على ترشيح وزير الحربية المصرى لان الوكالة اليهودية فى ذلك الوقت كانت تقطع الطريق عليهم فى عملية شراء الاسلحة، وبالتالى كانت الحكومة فى اشد الحاجة إلى رجل اعمال مصرى يقوم بدفع قيمة السلاح من جيبه الخاص، ويتحصل على امواله فيما بعد من مصر، وجدوا ضالتهم فى ابو رجيلة، وبعد الهزيمة فتح تحقيق واسع بفضل الصحفى احسان عبد القدوس الذى شن هجوم فى صحيفة روز اليوسف، ومع قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ استكمل التحقيق فى القضية، وفى نهاية التحقيق حصل الجميع على البراءة، ومن بينهم ابو رجيلة.

Summary of English Search

The political role of Abu Rujaila, which is represented in the relationship with King Farouk, and the impact of that relationship between them, which made Abu Rujailah a role in supplying arms deals to Egypt during the Palestine War, and was able to play the role of supplier to the Egyptian government based on the nomination of the Egyptian Minister of War because the Jewish Agency at that time They were blocking their way in the process of buying weapons, so the government was in dire need of an Egyptian businessman who pays the value of the weapon from his own pocket, and gets his money later from Egypt. The Holy One who launched an attack on P. Fiber Rose Al-Youssef, and with the July 1952 revolution completed the investigation into the

case, the investigation and at the end everyone got the patent, including Abu Rujaila

المقدمة

يعتبر عبد اللطيف أبو رجيلة الملقب بـ(إمبراطور الأتوبيس فى مصر) الذى ولد ونشأ فى أم درمان بالسودان عام ١٩٠٩، وهو من أسرة مصرية من مدينه إسنا بصعيد مصر، وتعلم فى القاهرة، وعمل فى بنك مصر فترة قصيرة مع طلعت حرب، وسافر إلى أوروبا، واستقر به الحال فى إيطاليا، وأثناء وجوده فى إيطاليا ساند مصر من خلال الدخول كوسيط فى شراء الأسلحة للجيش المصرى فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وتم إتهامه فى قضية الأسلحة الفاسدة التى أثيرت على صفحات الجرائد المصرية عام ١٩٥٠ لكن فى النهاية تبرأ منها عام ١٩٥٢، ومع قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ أرسل رجال الثورة له من أجل المجى إلى مصر للاستثمار بها، وخاصاً فى مجال النقل الداخلى فى القاهرة ووافق على الفور، واستلم مرفق النقل الداخلى فى القاهرة المهلهل عام ١٩٥٦، وأصبح بعد ذلك علامة من علامات القاهرة، وبعد ذلك استطاع تكوين العديد من الشركات منها شركة الفرامل المصرية، وشركة اليايات المصرية، وشركة ابو رجيلة لرصف الطرق، والشركة العامة للخزف والصينى، وشركة القاهرة للأسمنت، وأثناء وجوده فى مصر ساهم فى العديد من المجالات منها الإجتماعى والثقافى والرياضى، فالمجال الإجتماعي ساهم من خلال التبرعات، والمجال الثقافى من خلال توعية الشباب بالطموح والأمل عن طريق أراءه فى الصحف، وأما المجال الرياضى فجاء عن طريق رئاسته لنادى الزمالك العريق من عام ١٩٥٦حتى عام١٩٦١ التى تُعد من أهم الصفحات المضيئة فى تاريخ النادى فهو المؤسس الحقيقى للنادى فعن طريقه فتم نقل النادى من مكانه القديم فى وسط القاهرة إلى مكانه الحالى فى ميت عقبة ، وقام ببناء الملعب والنادى الإجتماعى، ومع بداية فترة الستينات بدأ أبو رجيلة يدخل فى صراع مع رجال الثورة قبدأت عضويته فى شركاته تندثر حتى تم تأميمه عام ١٩٦١، وظل فى مصر لفترة قصيرة يعانى من فرض الإقامة الجبرية عليه حتى استطاع الخروج بعد إصدار إذن من الحكومة المصرية، وخرج إلى السودان، واستعانت به الحكومة السودانية فى تأسيس شركة للنقل الداخلى، وحل مشكلة المرور فى الخرطوم، وغادر إلى إيطاليا ، واستطاع الرجوع لقمة الهرم مرة آخرى، وعاد إلى مصر فى حكم الرئيس أنور السادات، وقام بتأسيس بنك الأهرام عام ١٩٨١، لكنه عاش بقية عمره حزيناً على إهدار تجربته كفرد، وإهدار تجربة بلد بكاملها، وهى تجربة كانت في النمو في مطلع الخمسينات،

وكانت تزال تتلمس الطريق، وقد كانت هناك بدايات قطاع خاص ينمو ويشق طريقة نحو الازدهار، وبداية أحزاب تتحرك، فجاء من قضى عليها فى مهدها لتعود البلاد إلى الخلف، وظل أبو رجيلة في مصر، وكانت وصيته أنه لا نجاح لهيئة النقل العام بمعزل عن محاربة الرشوة والسرقة والإهمال والتسيب، وظل يردد بثقة إن أزمة المواصلات والمرور في القاهرة يمكن حلها قبل إن ينتهي من فنجان قهوته، لكن للأسف قهوته انتهت، ورحل عام ١٩٩١لتبقى مشكلة المرور والمواصلات في مصر باقية حتى الآن.

علاقة أبو رجيلة بالملك فاروق:

على الرغم من أن أبو رجيلة مقيم فى إيطاليا منذ شبابه، وترك مصر فترة طويلة إلا أنه كانت له علاقة قوية بالملك فاروق[١]، وتعود جذور هذه العلاقة نتيجة سفر الملك فاروق إلى إيطاليا كثيراً، فأستغل أبو رجيلة وجود الملك فاروق فى إيطاليا من أجل التقرب من ملك مصر عن طريق كريم ثابت، وصارت العلاقة بينهم قوية[٢]، وبدأت العلاقة بينهم عندما سافر الملك فاروق إلى إيطاليا فى صيف عام ١٩٤٦[٣] ، فى ذلك الوقت كان أبو رجيلة قد استعاد مركزه المالى والاقتصادى الذى فقده أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩_١٩٤٥)، وأصبح رجل أعمال ذو شأن كبير فى إيطاليا[٤]، ومن أكبر موردى الزيوت والحبوب للحكومة الإيطالية[٥]، فى أثناء وجود الملك فاروق فى إيطاليا جاء إليه كريم ثابت، وتحدث مع الملك فاروق عن وجود رجل أعمال مصرى ذو شهرة كبيرة، ومقيم فى إيطاليا، ومتزوج من سيدة إيطالية من عائلة جليانى المشهورة بمصانع الجبنة، ولديه العديد من الأعمال والمشاريع بإيطاليا، ويُعد أكبر مورد للحبوب والزيوت للحكومة الإيطالية، وبالإضافة إلى إمتلاكه مصنع للاسلحة وللذخيرة، أندهش الملك من ذلك، وأصر على التعرف على أبو رجيلة[٦]، عندما تقابل الملك فاروق مع أبو رجيلة تحدث الملك معه، ونادى عليه باسم رودى كما يلقب فى إيطاليا، وبدأ أبو رجيلة يُسرد على الملك فاروق قصة حياته منذ ميلاده فى أم درمان بالسودان حتى وجوده فى إيطاليا، وأعجب الملك بقصة كفاح أبو رجيلة[٧]، وفى أثناء الزيارة وجهه أبو رجيلة دعوة العشاء للملك فاروق فى اللوكاندة الخاص به (سميراميس) Semiramis فى جزيرة كابرى Cabry فى إيطاليا، ووافق الملك على تلك الدعوة[٨]، فى أثناء دعوة العشاء قدم أبو رجيلة هدية لمصر من خلال التبرع بمصنع الأسلحة والذخيرة الخاص به الذى يقدر ثمنه بـ ٨٠,٠٠٠ جنية[٩]، وتم نقل محتويات المصنع إلى مصر على نفقة أبو رجيلة الخاصة، ويُعد مصنع أبو رجيلة للأسلحة حديث وفريد من نوعه، وسوف يوفر على الحكومة المصرية فى حالة السلم ما لا يقل عن نصف مليون جنية سنوياً إذا أحسن

استحدامه واستغلاله، وأقدم أبو رجيلة على ذلك العمل حبة لوطنة، وبالإضافة إلى دفع ذكاة أمواله التى أعانه الله على جمعها من أجل الحفاظ على مركزه المالى فى إيطاليا[١٠] ، مع انتهاء الزيارة عاد الملك فاروق إلى مصر، وظل أبو رجيلة فى إيطاليا لكن الصداقة استمرت بينهما، ويظهر ذلك من خلال الزيارات التى قام بها الملك فاروق إلى إيطاليا بعد ذلك، وكان أبو رجيلة دائم مقابلة الملك إذا جاء لزيارة إيطاليا[١١].

- **دور أبو رجيلة فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨:**

نَكَبت الأمة العربية فى عام ١٩٤٧ بقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وساهم هذا القرار فى إقامة الكيان الصهيونى على جزء عزيز من أرض فلسطين العربية عام ١٩٤٨[١٢]، قررت القيادة السياسية المصرية الممثلة فى الملك فاروق ورئيس الوزراء النقراشى باشا دخول الحرب عام ١٩٤٨ قبل نهاية الإنتداب البريطانى على فلسطين بأسبوعين فقط[١٣]، وأقر البرلمان المصرى دخول الحرب قبلها بيومين فقط، وهو ما دفع الدول المشاركة فى تأسيس جامعة الدول العربية إلى إرسال جيوشها لمنع قيام الكيان الصهيونى الجديد[١٤]، ونظراً لضيق الوقت والقصور الشديد فى السلاح والعتاد الحربى اللازم لدخول الجيش المصرى الحرب، وبناء على ذلك صدر قرار فى ١٣ مايو عام ١٩٤٨ أى قبل الحرب بيومين من الفريق حيدر وزير الحربية المصرى بتشكيل لجنة سميت لجنة احتياجات الجيش برئاسة اللواء سعد المسيرى مدير سلاح المهندسين، وعضوية كل من المقدم مهندس محمد صدقى سليمان، والمقدم مصطفى شديد، وكانت لها صلاحيات واسعة بدون أى قيود أو رقابة لإحضار السلاح من كل المصادر وبأسرع وقت ممكن[١٥].

كانت الجيوش العربية أنذاك فى بداية تكوينها، وكان تسليحها يعتمد على ما تُمن به الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا عليها من سلاح وعتاد[١٦]، وفى الوقت الذى سلحت وزودت فيه العصابات الصهوينية بأحدث أنواع الأسلحة من قبل الجيش البريطانى المسيطر على فلسطين، والذى ترك عتاده وطائراته ومطاراته للعصابات الصهيونية التى تسلمت فلسطين منه بعد خروجه[١٧].

كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراراً بحظر بيع الأسلحة للدول المتحاربة فى حرب فلسطين، وهو قرار كان يقصد منه ضمنياً الدول العربية بالذات[١٨]، لذلك اضطرت الحكومة المصرية للتحايل على هذا القرار أن تتعاقد على صفقات الأسلحة مع شركات السلاح تحت غطاء اسماء ووسطاء وسماسرة مصريين وأجانب[١٩]، مما فتح الباب على مصرعيه

للتلاعب فى أسعار السلاح لتحقيق مكاسب ضخمة وعمولات غير مشروعة، فكان التلاعب يتم فى شيئين أساسيين هما سعر شراء السلاح الذى كان مبالغ فيه بدرجة كبيرة ، ومدى مطابقة السلاح للمواصفات ، وصلاحيته للاستعمال[٢٠] ، وبمجرد نشوب حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ومع فرض الحظر على توريد الأسلحة والذخائر على الدول المشتركة فى القتال مما جعل من الصعب على الحكومة المصرية التعامل مع الحكومات أو المؤسسات الصناعية بخصوص توريد السلاح إليها[٢١]، وفى الوقت نفسة توقفت بريطانيا عن إمداد الجيش المصرى بالسلاح طبقاً لقرار الحظر، مما حال بين مصر وبين استيراد حاجتها من الأسلحة والذخائر[٢٢]، ونتيجة لذلك لم يعد أمام الجيش المصرى الذى كان فى حاجة ماسة إلى السلاح لكى يخوض به غمار المعركة ضد الكيان الصهيونى الذى بلغ مخزونه الاستراتيجى من الأسلحة والذخائر درجة التشبع[٢٣] مما جعل الحكومة المصرية تطرق الأبواب الخلفية المتمثلة فى جمع الأسلحة من الصحراء الغربية لمصر من ناحية ، والاتصال بالسماسرة والوسطاء من أجل جلب الأسلحة والذخيرة من ناحية آخرى[٢٤].

مَثلت مشكلة توريد الأسلحة أكبر مشاكل الجيش المصرى فى حرب فلسطين أو ما اصطلح على تسميتها حملة فلسطين، وبدأ الجيش المصرى يجمع الذخائر والأسلحة من صحراء مصر الغربية التى كانت قد دارت فيها المعارك الفاصلة بين قوات الحلفاء والمحور فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩_١٩٤٥)، والذين تركوا وراءهم بعد انتهاء الحرب مخلفات القتال من أسلحة وذخائر وعتاد[٢٥] ، وقد لجأت الحكومة المصرية والجيش المصرى فى ذلك إلى رجال ضباط الحدود، وعلى رأسهم الأميرلاى حسين سرى عامر للحصول على ما يمكن الحصول عليه من هذه الأسلحة والذخائر المتروكة بشتى الطرق الممكنة، وخاصة التى استولى عليها من بدو الصحراء الغربية[٢٦]، ومن ناحية آخرى أثناء الحرب كانت مصر ترسل وفوداً لشراء السلاح من إيطاليا، وكان الكيان الصهيونى (الوكالة اليهودية) يتعقب هذه الوفود حتى إذا أنتهى الوفد المصرى من إتمام صفقة من الصفقات تعمد الكيان الصهيونى إلى إفشالها مستغلة فى ذلك الوقت الروتين البطئ الذى كان يحطم أى عمل لأنه يعتمد على ضرورة عودة الوفد المصرى إلى القاهرة للتصديق على الصفقة التى تعاقد عليها، وجلب الأموال للعودة إلى أيطاليا مرة آخرى[٢٧]، وخلال هذه الفترة أثناء وجود الوفد المصرى فى مصر يدخل أعضاء الوكالة اليهودية بكل ثقلهم وأموالهم، وما لديهم من نفوذ، وليس لإلغاء الصفقة فقط بل للحصول عليها[٢٨].

فى الحقيقة كان هذا الأسلوب فى العمل يفيد الكيان الصهيونى كثيراً، حيث إن أعضاء الوكالة اليهودية يحملون حقائب بها ملايين من الدورلارات، وسرعان ما يتقدمون إلى المؤسسات التى تعاقد معها الوفد المصري، ويدفعون الثمن فوراً ونقداً، ويستولون على الصفقة[٢٩].

فى تلك الأثناء بدأت القيادة المصرية برئاسة الملك فاروق البحث على سماسرة من أجل جلب الأسلحة إلى مصر، فبدأ يتردد اسم أبو رجيلة فى القصر الملكى من أجل القيام بتلك المهمة بما له من اتصالات عديدة فى إيطاليا[٣٠]، ولجأ القصر أيضاً إلى النبيل عباس حليم من أجل المساعدة[٣١]، ومعنى ذلك أن الجيش المصرى لم يدخر جهد من أجل الحصول على الأسلحة والذخيرة إلا ولجأ إليها[٣٢] ، وذهب أحد أعضاء مجلس النواب فى سرية إلى أبو رجيلة فى إيطاليا لكى يعرض عليه الدخول كممول لصفقات السلاح والذخيرة لمصر، ولكن فى بادئ الأمر رفض أبو رجيلة لكثرة أعماله والخوف من التقصير فى تلك المهمة، ثم ذهب إليه مرة آخرى كريم ثابت، والأستاذ إبراهيم بك المسيرى رئيس لجنة الاحتياجات بالجيش المصرى بتوصية من الملك فاروق فعرضوا على عبد اللطيف أبو رجيلة أهمية خطورة الموضوع، فلم يجد أبو رجيلة مفر من القبول مدفوعاً بدافع الوطنية، وليس بدافع المصلحة أو الربح[٣٣]، واصبح له اسم حركى يدعى (أمين)[٣٤]، ومع دخول أبو رجيلة كممول لصفقات السلاح لمصر انقلب الحال لصالح الحكومة المصرية تماماً، حيث اتفقت وزارة الحربية معه على حصوله على عمولة قدرها ٢٠% لكن رئيس اللجنة عاد وخفض العمولة إلى ٥%، ولكن مع ذلك لم يحصل أبو رجيلة على تلك العمولة نهائياً بعد ذلك[٣٥].

بدأت وزارة الحربية تغير من اسلوبها بعد دخول أبو رجيلة كممول للصفقات، حيث بدأ الوفد المصرى يسافر إلى إيطاليا فى سرية تامة، ويستقبله أبو رجيلة فى الفندق الخاص به فى إيطاليا (سميراميس Semiramis)، ويستقر فى الفندق طيلة الفترة المطلوبة[٣٦]، ومع رؤية الصفقة والاستقرار عليها يتدخل أبو رجيلة، ويدفع الثمن نقداً فى الحال قبل أن يتدخل أعضاء الكيان الصهيونى ليفسدوا الصفقة[٣٧]، وبعد ذلك تقوم وزارة الحربية بتحويل ثمن كل صفقة إلى أبو رجيلة فى إيطاليا بعد الانتهاء من التسليم فى مصر، وبذلك وفرت وزارة الحربية عنصر الوقت بالإضافة إنها قطعت الطريق على الكيان الصهيونى للدخول فى مزايدة على الصفقات من أجل إفشالها، واستطاعت مصر الحصول على كميات لا بأس بها من السلاح بفضل جهود ووطنية أبو رجيلة[٣٨].

عندما أدرك الصهاينة (الوكالة اليهودية) المقيمين بإيطاليا بدور أبو رجيلة فى تمويل الصفقات، تم وضعه تحت المراقبة من أجل التخلص منه، لأنه أصبح العقل المدبر والممول الأساسى فى صفقات السلاح المصرية فى أوروبا[٣٩] ، ومع معرفة أبو رجيلة بذلك بدأ ينتقل من مكان إلى مكان من أجل الهروب من بطش أعضاء الكيان الصهيونى، فقد حمل عمره على يداه ، فعاش فى إيطاليا فى تلك الفترة باسم مستعار، ولغة مستعارة ، وبقلبين وعقلين وسبع أرواح[٤٠] ، وتدخلت عائلة زوجته من أجل حماية أبو رجيلة ، وفرضت رقابة صارمة عليه لما تتمتع به العائلة من نفوذ فى إيطاليا[٤١]، وبالفعل استطاعت السلطات الإيطالية القبض على هؤلاء الصهاينة، وتقديمهم إلى المحاكمة، وأصدرت المحكمة عليهم حكم بالسجن، وكانت السفارة المصرية بروما ووزارة الحربية المصرية تتابع تلك القضية باستمرار من أجل دعم أبو رجيلة فى ذلك الموقف المشرف[٤٢].

فى هذه الاثناء تم توقيع اتفاق الهدنة بين مصر والكيان الصهيونى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩، وبذلك انتهت حرب فلسطين فعلياً بهزيمة مصر والدول العربية، وإستيلاء الكيان الصهيونى على كل فلسطين ما عدا قطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية، وهو أكثر بكثير مما كان مقرراً لليهود، وفقاً لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧[٤٣]، مع انتهاء الحرب جاء أبو رجيلة إلى مصر فى نوفمبر عام ١٩٤٩، وكانت الزيارة الأولى له منذ أكثر من أثنى عشر عام[٤٤]، وحضر إلى وطنه لعدة أسباب منها الحصول على أمواله المتبقية التى دفعها لوزارة الحربية فى صفقات السلاح التى تقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ جنية حيث كانت وزارة الحربية ملتزمة بتحويلها له فى إيطاليا ، ولكن أبو رجيلة طلب منها أن يتسلمها فى مصر[٤٥]، بالإضافة إلى استثمار تلك الأموال فى مشروعات تخدم البلاد ، وزيارة أهله وأقاربه فى صعيد مصر[٤٦]، ومع حصول أبو رجيلة على تلك الأموال من وزارة الحربية، وبالإضافة إلى امتلاكه مبلغ قدره ٧٥٠,٠٠٠ جنية، وهو مجمل قيمة تجارته وتعملاته مع الحكومة الإيطالية فى توريد بعض سلع الحبوب والزيوت، وهذا كل ما يملكه أبو رجيلة من أموال نقدية فى تلك الفترة بالإضافة إلى مبلغ قدره ١٠٠,٠٠٠ جنية[٤٧]، وقد قام باستغلال تلك الأموال فى مصر، فقام بشراء قطعة أرض فى وسط القاهرة محدودة بين شوارع سليمان باشا ومعروف وشمبليون وعبد الحميد سعيد، وتبلغ مساحتها حوالى ٦٠٠٠ متر[٤٨]، وقام أيضاً بشراء مزرعة بعين شمس تبلغ حوالى ٤٠٠ فدان حدائق[٤٩] ، وظن أبو رجيلة أن بانتهاء الحرب سوف ينتهى دوره السياسى بها لكن مع الهزيمة فى الحرب تم فتح ملف حرب فلسطين فيما عرفت بقضية الأسلحة الفاسدة.

- **قضية الأسلحة الفاسدة:**

طبقاً للقانون رقم ٥٢ لعام ١٩٤٢ الذى يعطى لديوان المحاسبة (هو مثل الجهاز المركزى للمحاسبات الآن) حق مراجعة مستندات الصرف الحكومى، طلب ديوان المحاسبة من وزارة الحربية إعداد المستندات الخاصة بشراء الأسلحة والذخائر أثناء حرب فلسطين ، ولما كانت الحرب لم تخمد نارها بعد، فقد ألتمست وزارة الحربية من ديوان المحاسبة إرجاء ذلك بسبب الأحوال القائمة، وما يقتضيه الأمر من توخى السرية بشأن البيانات العسكرية والحسابية المتصلة بقوات الجيش التى اشتركت فى هذه المعركة، فاستجاب ديوان المحاسبة لهذا الطلب[٥٠]، وبعد حوالى عشرة أشهر، وبالتحديد فى ١٤ يونيه عام ١٩٤٩ كرر ديوان المحاسبة طلبه الخاص بمستندات صرف الحملة من أجل فلسطين لمراجعتها وإقرارها، ووافق على طلبه[٥١].

تفجرت القضية فى اوائل عام ١٩٥٠ بسبب تقرير ديوان المحاسبة الذى وضعة الأستاذ محمود محمد محمود رئيس الديوان، وجاء فيه مخالفات جسيمة شابت صفقات أسلحة للجيش فى عامى (١٩٤٨_١٩٤٩)، حيث أن ٢٥% من نفقات التسليح قد أنفق فعلاً فى شراء الأسلحة ، أما الباقى وهو يمثل ٧٥% لم ينفق من أجل هذا الغرض[٥٢]، وأوضح التقرير أن هناك تلاعباً خطيراً قد حدث فى عقد صفقات الأسلحة والذخيرة، فضلاً عن إختلاسات ورشاوى وحالات غش فى كثير من هذه الصفقات[٥٣]، ولما طلب رئيس الديوان من وزارة الحربية الرد على ملاحظات ديوان المحاسبة تباطأت الوزارة فى الرد[٥٤]، وعندما لم يتم التحقيق مع وزير الحربية مصطفى نصرت فى الأمر مما أدى إلى استقالة رئيس الديوان فقُبلت استقالته فور تقديمها، الأمر الذى أثار الزوبعة فى كافة الأوساط، كما أثير كثير من التكهنات حول الأسباب التى أدت إلى ذلك[٥٥]، ونتيجة لهذه المعلومات الخطيرة ففى أول مايو عام ١٩٥٠ قدم النائب البرلمانى مصطفى بك مرعى من جانب المعارضة استجواب للحكومة فى مجلس الشيوخ عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة التى أكد أن وراءها بلا شك دوافع خطيرة ، وعندما لاحظ مصطفى بك مرعى تباطؤ الحكومة، وعدم اهتمامها بالرد على سؤاله طلب تحويل سؤاله إلى استجواب للحكومة[٥٦]، وعقدت جلسة مجلس الشيوخ فى ٢٩ مايو عام ١٩٥٠ التى حددت لنظر الاستجواب الذى استمر إلى منتصف الليل، وشرح مصطفى بك مرعى للمجلس المخالفات المالية التى شابت نفقات حملة فلسطين، وأشار إلى مسئولية لجنة الإحتياجات التى شكلت بقرار من وزير الحربية يوم ١٣ مايو عام ١٩٤٨ أى قبل الحرب بيومين[٥٧]، وكيف خولت للجنة

بموجب القرار سلطة إبرام الصفقات اللازمة لسد احتياجات الجيش من الأسلحة والذخائر[٥٨]، وأوضح مصطفى بك مرعى فى الجلسة أن هناك موردين اشتركوا فى توريد صفقات إلى الجيش مثل المورد (عبد اللطيف أبو رجيلة) المقيم فى إيطاليا[٥٩]، الذى اتفق مع اللواء إبراهيم المسيرى رئيس لجنة إحتياجات الجيش على توريد خمسين ألف طلقة مضادة للدبابات(صناعة أمريكية) ثمن الطلقة الواحدة منها ٩٠٠٠ ليرة إيطالية أى ما يعادل أربعة جنيهات ونصف جنية بالعملة المصرية، وبلغ مجموع الصفقة ٤٥٠ مليون من الليرات الإيطالية، وأضاف أنه جاء فى مارس عام ١٩٤٩ فى تقرير المفتش الرسمى الموفد من قبل وزارة الحربية لفحص الطلقات موضوع العقد، ومعه أثنين من المدنيين لفحص الطلقات واختبارها ومراقبة صنعها قائلين" إن ما جاء جديداً من إيطاليا هو الدانات والبارود الأسود فقط، أما باقى الأجزاء والعبوات كالطابة والمحول والمادة المحطمة للدانة والمادة القاذفة والطرف النحاس فمستخرج من ذخائر مخلفات الجيوش الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية مما يجعلها غير صالحة للاستخدام، ويجرى التفتيش عليها لتحليلها بواسطة الضابط مفتش المفرقعات المنتدب لهذه المأمورية، وبالنسبة لأن عملية التفتيش وحدها غير كافية للحكم على صلاحيتها بل يجب إجراء اختبار بالضرب الفعلى، وهو أمر لا يمكن إجراؤه بإيطاليا، لذا اتفق على أن ترسل الذخيرة لمصر ليتقرر صلاحيتها بعد إجراء اختبار لكل الأسلحة بالضرب الفعلى، ومعرفة النتيجة فإذا كانت صالحة يصرف ثمنها بعد إقرار مفتش المفرقعات بذلك[٦٠] ، وأشار المفتش الرسمى إلى أنه فى الوقت الذى دون فيه بالعقد أن ثمن الطلقة الواحدة (المصنوعة من هذه المخلفات الرديئة) ما يعادل أربعة جنيهات ونصف الجنية بالعملة المصرية، وقتئذ تبين أن ثمن الطلقة الجيدة من بريطانيا أقل من جنيهين اثنين مصريين[٦١]، وكانت المفاجأة بعد استجواب مصطفى بك مرعى، حيث خرجت الصحف المصرية كلها تضامنت مع استجواب مصطفى بك مرعى[٦٢]، ولكن بعض الصحف دافعت عن التهم الموجهة إلى عبد اللطيف أبو رجيلة، ونشرت دفاعاً مجيداً يعدد فيه الخدمات الجليلة التى قدمها إلى وطنه[٦٣]، لدرجة أن صحيفة الأهرام كتبت أن ليس من اللياقة أن ينشر اسم أبو رجيلة فى محضر جلسة مجلس الشيوخ[٦٤] ، ولكن إحقاق للحق تدخلت السراى عن طريق كريم ثابت ووزارة الحربية من أجل حذف اسم أبو رجيلة من محضر الجلسة لما قام به من دور عظيم لخدمة وطنه[٦٥]، ونتيجة لذلك تم حذف اسمه من بين أقوال مصطفى بك مرعى، واكتفت بأن تشير إليه فى المحاضر بكلمة "واحد من الناس"[٦٦]، وقد أعرب فؤاد سراج الدين ممثل الحكومة ووزير الداخلية عن استعداده للرد على الاستجواب، ولكنه أوضح أن الرد سيكون طويلاً، وإزاء ذلك اقترح المجلس أن يرجئ رده بشرط ألا تنشر الصحف ما

يدلى به المستجوب مصطفى بك مرعى إلا مقروناً برد الحكومة فوافق المجلس[٦٧]، فى اليوم التالى بدأت الجلسة، وأوضح رئيس الجلسة أن الأستاذ مصطفى بك مرعى صاحب الاستجواب المقدم قد سافر إلى الخارج للاستشفاء[٦٨]، وعندما قام فؤاد سراج الدين بالرد إذ حمل رده الكثير من معانى التهديد والوعيد لأعضاء المجلس فقد أشار إلى مقعد رئيس المجلس الذى كان يشغله وقتئذ الدكتور محمد حسين هيكل زعيم حزب الأحرار الدستوريين قائلا "لقد اعترض من اعترض، وقاطع من قاطع، وصفق من صفق، ولكن شيئا واحد أحسست به، وأنا فى مقعدى ، وهو أن الكرسى قد اهتز اهتزازاً عنيفاً"[٦٩]، وسط عاصفة شديدة من موجهى الأسئلة ذكر" أن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة هى لظروف عامة تتصل بعمله ، وليس لها صلة بالملاحظات التى أبداها الديوان على نفقات الحرب من أجل فلسطين[٧٠]، كما أوضح أن الاستجواب فى ظاهره اتهام للحكومة على أخطاء لم تقع فى عهدها، وإن صحت، فأن المستجوب بني استجوابه على مجرد ظنون وتخمينات، كما أنه حكم على النوايا والضمائر، وان الوزارة قد أجرت تحقيقاً فى مسألة الأسلحة الفاسدة فنفى التحقيق المسئولية عن كل من كان لهم يد فى هذه المسألة"[٧١]، وذكر فؤاد سراج الدين إنه عندما تقرر إرسال الجيش المصرى إلى فلسطين وافق مجلس الوزراء فى ١٣ مايو عام ١٩٤٨ على الترخيص لوزارة الحربية فى أن تتحلل من جميع القيود المالية، وهذا يعنى أن وجوه الإنفاق التى تصرفها وزارة الحربية لا تلتزم فيها بالتقيد بالقيود المالية العادية، وعلى هذا الأساس شكل وزير الحربية لجنة أسماها لجنة احتياجات القوات المسلحة، وأعطى لها سلطة إبرام الصفقات التى تلزم لسد حاجة الجيش من الأسلحة والذخيرة، وأصبحت هذه اللجنة تشترى وتستولى لحساب الجيش على ماتشاء من الأسلحة لا يقيدها فى ذلك إلا قيد الضمائر مضافاً إلى ذلك أن يكون لكل صفقة مستنداتها[٧٢].

انتهى المجلس من مناقشة الاستجواب بتشكيل هيئة تحقيق، وإحالته إلى لجنة الشئون الدستورية، ولكن هذه اللجنة لم تتبين الموضوع بشكل جدي[٧٣].

أما موقف وزير الحربية مصطفى نصرت عن صفقات الأسلحة، ورده على الاتهامات التى وجهها مصطفى بك مرعى عضو مجلس الشيوخ فى استجوابه، لذلك جهز وزير الحربية بياناً ليلقيه فى أثناء مناقشة الاستجواب، ولكن لضيق الوقت نشر البيان فى الصحف[٧٤].

وعن موقف الملك فاروق من إثارة هذه القضية، فعقب الانتهاء من مناقشة استجواب مصطفى بك مرعى ورد الحكومة عليه، استدعاه الملك إلى قصر القبة، وأعرب له عن إستيائه مما حدث موضحاً أنه مظهر من مظاهر التشنيع على رجال الحاشية، وبعض الرجال الآخرين أمثال

عبد اللطيف أبو رجيلة الذى قدم خدمات جليلة لوطنه، وأن ذلك يمسه شخصياً، وأنه متألم جداً لما حدث لذلك فهو يفكر فى حل مجلس الشيوخ، وفعلاً أصدر الملك فاروق ثلاثة مراسيم ملكية فى ١٧ يونيو عام ١٩٥٠ عصفت بكيان مجلس الشيوخ ، وأخرجت منه عدداً كبيراً من أقطاب المعارضة بطريقة تنطوى على إعتداء صارخ على الدستور(٧٥).

كيف بدأ التحقيق فى القضية؟

قد انبَرت صحف المعارضة وفى كقدمتها مجلة روز اليوسف التى ساندتها بعض الصحف، وخاصة صحيفتى الاشتراكية برئاسة(أحمد حسين) والجمهور برئاسة(أبو الخير نجيب) تستثير الرأى العام فى مصر، وتكشف له عن صفقات الأسلحة المشبوهة التى حارب بها الجيش المصرى فى فلسطين عام ١٩٤٨، وسرعان ما أطلق على هذه القضية الاسم الذى اشتهرت به بعد ذلك، وهى" **قضية الأسلحة الفاسدة**"(٧٦)، ويرجع الفضل إلى الصحفى إحسان عبد القدوس رئيس تحرير مجله روز اليوسف، الذى تزعم الحملة الصحفية العنيفة التى شنتها صحافة المعارضة ضد الحكومة، وضد الفريق محمد حيدر الذى كان وزير للحربية فى أثناء حرب فلسطين، والذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب القائد العام للقوات المسلحة، وبدأ إحسان عبد القدوس يكشف الستار فى مقالاته عن أنواع الفساد الذى شاب صفقات الاسلحة التى تم توريدها إلى مصر، وعن العمولات الضخمة التى تقاضاها بعض السماسرة والوسطاء، والذين كان من بينهم بعض كبار الشخصيات البارزة فى المجتمع(٧٧).

بدأ إحسان عبد القدوس كتابة المقالات إبتداء من ١٦ مايو عام ١٩٥٠ فى شكل سلسلة من المقالات، وجه فيها الاتهامات الصريحة إلى بعض المسئولين من السماسرة والموردين وتجار السلاح بالثراء من وراء صفقات السلاح والذخائر(٧٨)، وتطرق إلى القول بأن معظم الأسلحة والذخائر التى حصل عليها الجيش بواسطة السماسرة كانت فاسدة، وأن الضباط والجنود المصريين الذين حاربوا فى فلسطين لم تهزمهم قوة العدو، إنما هزمتهم ضعف نفوس موردى السلاح والذخيرة من خلال القنابل التى تنطلق وتخرج من الوراء فتصيب من يطلقها(٧٩).

بدأ الصحفى إحسان عبد القدوس يعرض تفاصيل لم يعرف الجميع مدى صحتها وصدقها، ومن اين حصل على تلك المعلومات؟

حيث أوضح أن اليهود أنفسهم كانوا يتصيدون سماسرة السلاح المصريين، ويحاولون بيع هذه الصفقات إلى الجيش المصرى ليحاربهم بها، حتى أن أحد الضباط بالجيش المصرى أصبح

يمتلك قصراً فى جزيرة كابرى Cabry بإيطاليا التى تمتاز بالجمال والهدوء على حساب شهداء فلسطين، الذين قتلهم الرصاص المغشوش حتى أن هناك تلاعب فى أثمان الصفقات[٨٠] ، وكتب فى إحدى مقالاته فى ٦ يونيو عام ١٩٥٠ عن المليونير المصرى عبد اللطيف أبو رجيلة المقيم فى إيطاليا الذى كون ثروة ضخمة على حساب الشهداء، وشن هجوم عنيف عليه متهماً إياه بالتسبب فى الهزيمة[٨١]، على الرغم أن دور أبو رجيلة كان مورد للسلاح يدفع قيمة الصفقة من جيبه الخاص، ويتحصل على أمواله بعد ذلك من وزارة الحربية، وكان متطوعاً لتلك المهمة الوطنية، وعن طرق كيفية اختيار السلاح ترجع إلى لجنة تابعة لوزارة الحربية وليس أبو رجيلة دخل فيها[٨٢]، وكما هاجم زوجة أحد الضباط الذى يتولى مركز مهم فى الجيش المصرى، وكان يتصل بعمليات شراء الاسلحة والذخيرة ، وكانت تلك السيدة تتاجر فى الاسلحة، وتحصل على نسبة كبيرة من الأرباح[٨٣].

طالب إحسان عبد القدوس الحكومة بأن تكشف عن المشتركين فى هذه الجريمة وتحاكمهم بتهمة الخيانة العظمى، لأنهم لم يتقوا الله فى مصر وضباط مصر[٨٤].

ومع وصول أنباء ما كتبه إحسان عبد القدوس إلى أبو رجيلة فى إيطاليا، كتب أبو رجيلة الرد على ما نشر فى حقه من التهم، فأرسل الرد إلى مجلة روز اليوسف، ونشر فى ٢٠ يونيو عام ١٩٥٠ وجاء الرد كالآتى:

"**إنني مدين بالشكر للأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير روز اليوسف على أنه أورد اسمي فى خلال مقالاته التى كتبها أخيراً عن حملة فلسطين، وضمنها قدراً كبيراً من الملاحظات والاتهامات الخاصة بتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والذخيرة أبان هذه الحملة وبعدها ، وليس شكرى هذا لأنه امتدح جهودي أو دافع عن تصرفاتي، فقد وجه لي عدداً من الاتهامات التى ترامت إلى سمعتي ، فأوردها غيرة منه على مصالح الوطن، وكيان جيشه العزيز، ولكني أشكره لأنه بهذا قد فتح لي باباً لم يكن ليفتح أبداً، انفذ منه إلى شعب مصر لأعرفة بحقيقة ما قمت به من خدمات وتضحيات، وهى أمور لم تكن الفرصة تتاح لي للافصاح عنها، لولا ما أورده الأستاذ إحسان عبد القدوس فى مقاليه الأخير، ولست مسئولاً عن غير نفسي وعن غير تصرفاتي، ومع ذلك فأني أقرر أن هناك اخطاء كثيرة لابد قد وقعت فى بعض عمليات تزويد الجيش بالأسلحة والذخائر، وان مصر قد اضطرت أن تدفع فى بعض الأحيان اكثر مما كانت تدفعه فى أوقات السلم[٨٥]، ولكن هذه**

الوقائع القليلة التى اسميتها "اخطاء" لم تقع من أحد بسوء نية، وإنما كان السبب فيها شدة احتياج الجيش المصرى إلى هذه الأسلحة والذخائر، ومع وجود قرارات حظر تصدير الأسلحة إلى مصر هذا من ناحية، ومن ناحية آخرى لأن الحكومة المصرية كانت تتطلب السرعة الشاذة فى عمليات التوريد، وإذا كان قد قيل أن بعض الدبابات وصلت مقصوصة المدافع أو أن السلاح رغم حدثه لم يكن كاملاً، فإننا يجب أن لاننسى أن الجيش المصرى كان إلى عهد قريب يعيش على الذخيرة التى تقرضها له الحكومة الإنجليزية للتمرين ، وتعدها عليه بالعشرات ثم تطلب إعادة الفوارغ، وأن الجيش المصرى إذا كان قد نهض هذه النهضة فى عهد قائده الأعلى ملكنا فاروق، فأن هذه النهضة فى ذاتها تعتبر معجزة خارقة يجب أن يهنأ عليها كل من ساهم فيها[٨٦]، وهذا رأيي فيما وقع من أخطاء، وهى أخطاء غير منسوبة لي ولست مسئولاً عنها بحال من الأحوال، أما ما نسب لي من اتهامات، فأرجوا أن تفسح لي مجلة روز اليوسف صدرها لأذكر الوقائع الصحيحة متحملاً كل مسئولية تترتب على ما أقوله فقد قيل أن الحكومة المصرية قد استوردت من إيطاليا عن طريقى (بنادق ٣٠٣)، وانها جاءت قديمة لا تصلح للاستعمال، وأنا اقرر هنا انني لم أورد من إيطاليا (بنادق ٣٠٣) لا قديمة ولا جديدة، وأن البنادق التى وردتها كانت كلها من (عيار ٩) ، وكانت كلها جديدة الصنع لأنها صنعت فى أواخر عام ١٩٤٨، واوائل عام ١٩٤٩ فى مصانع بريتا **Breta** بإيطاليا، وكل صلتي (ببنادق٣٠٣) كانت منحصرة فى أني وردت لمصر ذخيرة لها بين ماوردته من ذخائر، فقد قمت بشراء مائة مليون طلقة لبنادق٩ و بنادق٣٠٣ ، وأرسلتها فعلاً لمصر، وكانت كلها طلقات جديدة، وفى الوقت التى لم تكن الحكومة المصرية تملك فيه مائة ألف طلقة، وكانت تضطر إلى شراء الطلقات القديمة من عرب الصحراء، وأما الذخيرة القديمة التى وصلت إلى مصر فهى جزء تافه لا أهمية له من قنابل المدافع، وهو عيار ٨ م.م، وقد اضطررنا إلى شحنها إلى مصر لأن هذا النوع من الذخيرة قد بطل استعماله، ولم تعد هناك مصانع تنتجه، ولهذا فكل ما يوجد منه لابد أن يكون قديماً، وقد قمت بإرساله إلى مصر لتجربته قبل استعماله، وحدث هذا فعلاً على النحو الذى ذكره معالى وزير الحربية والبحرية مصطفى نصرت فى بيانه إذ قال فما كان منه صالحاً يستعمل، وما كان منه فاسداً يلقى فى البحر، وأما القنابل التى تنفجر إلى الوراء كما جاء فى مقالكم، وهى عيار ٢٥ رطل فانني لم أقم بتوريدها، وأطلبكم بالتحقيق

فى مثل هذا الحادث هو ضرورة وطنية، هذا من ناحية الذخيرة والأسلحة الخفيفة وتصرفاتي فيها سليمة واضحة تمام الوضوح، لننتقل بعد هذا إلى الأسلحة الثقيلة فقد لا يعلم الجميع من بنو وطنى إني ساهمت مع رئيس لجنة الاحتياجات فى توريد وإصلاح عدد من الدبابات بسعر يقل عن ألف جنية فقط للدبابة الواحدة، وهو سعر خيالى لا يتصورة العقل إذ كان يجب أن يصل سعر الدبابة الواحدة إلى ١٥ ألف جنية على الأقل فى حالتها الحالية، بل إن الحكومة المصرية لو عرضت هذه الدبابات نفسها الآن للبيع لأشترتها باكستان مثلاً بسعر الواحدة عشرين ألف جنية، وليس هذا هو كل شئ فقد وردت للحكومة المصرية عدداً من الونشات "والترلات" الخاصة بهذه الدبابات بما لايزيد عن عشر الثمن المتفق عليه مباشرة حدث بعد ذلك أن طلبت مصر قطع غيار لهذه الدبابات من أمريكا ، وأتفقت الحكومة على أن تدفع ثمن جزء بسيط منها حوالى ١٦٤ ألف دولار، ولكن المصانع الأمريكية لم تورد منها شيئاً رغم تدخل مكتب المشريات في واشنطن، وأخيراً أنا تدخلت فحصلت عليها من إيطاليا فى خلال أسبوع بمبلغ ١٦ ألف دولار فقط، أى مايزيد قليلاً عن عشر الثمن المتفق عليه مباشرة مع المصانع الأمريكية، ووصلت فعلاً قطع الغيار إلى مصر وكلها جديدة، ولولا هذه القطع لما كان للدبابات قيمة، لم تقتصر جهودي على النواحى الإيجابية فحسب فلقد استطعت بأساليبي الخاصة أحجز فى إيطاليا أربعين دبابة كانت قد تم الاتفاق علي بيعها لإسرائيل، وأعُدت فعلاً للشحن لإسرائيل، ولو كانت هذه الدبابات وصلت إلى إسرائيل لكانت هذه هى الطامة الكبرى فى ذلك الوقت، والحكومة المصرية ملمة بتفاصيل هذا الحادث، وقد كلفني حجز هذه الدبابات مبالغ كبيرة دفعتها من جيبي الخاص، ولم تشاركني فيها الحكومة رغم علمها بها ، واسألوا (إسماعيل بك شرين) لو أردتم.

يأتى بعد هذا دور السلاح البحرى، وقد قمت فى سبيل تزويده بالأسلحة والذخائر، وجعله قادر على مواجهة تبعاته بجهود كبيرة لايمكن إنكارها، ولتوضيح هذا ارجوا أن يعلم المصريون أن مصر لم يكن لها سلاح بحرى يذكر قبل حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وأن القطع القليلة التى كانت توجد فى الأسطول البحرى المصرى لم تكن مزودة إلا بمدافع من عيار ٢٠م.م فقط، وهى التى تستعمل ضد الطائرات، ولكننا استطعنا أن نسلحها بمدافع ثقيلة مختلفة المقاسات تصل إلى ١٢٠ م.م التى تستعمل ضد الطائرات

والمراكب والموانى، ولهذا استطاع سلاحنا البحرى أن يقوم بدوره فى الحرب، وأن يؤدى واجبه إلى جانب أسلحتنا الآخرى البرية والجوية.

ويهمني بعد أن أوردت هذه المعلومات الكاملة والدقيقة عن الصفقات التى عقدتها لمصر والتى كانت موضع كلام واتهام فى الأسابيع الأخيرة، وأن أقول بعض الحقائق التى لم أكن أنوى أن أطرق بابها أبداً[٨٧]، فقد يتصور البعض إني سعيت إلى المشاركة فى عملية تزويد الجيش المصرى بالأسلحة والذخائر إبان حرب فلسطين، ولكن هذا غير صحيح، بل إني رفضت اكثر من مرة حتى رجاني وزارة الحربية المصرية للعب دور المورد فقط، ووافقت بدافع الوطنية، وليس بدافع المصلحة والربح، وليس هذا مجرد كلام يقال بل لعل الكلام الذى يلقى جزافاً هو ما قيل من أنني ربحت خمسة ملايين من الجنيهات من وراء هذه العمليات التى قمت بها جميعها تبلغ قيمتها أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فقط، منها عمليات قيمتها مليون ونصف مليون، وتمت بين الحكومتين المصرية والإيطالية مباشرة، ولم يكن لي فيها إلا ضلع الممول فقط، ومنها مبلغ مليون ونصف من الجنيهات قيمة عملية شراء ٦٠ مليون طلقة جديدة لبنادق ٣٠٣، وهى الطلقات التى أوردت ذكرها أنفا، وأيضاً هذه العملية تمت بعقد بين مندوبى الحكومة ومصنع الحكومة الإيطالية.

أما الباقى وقدره مليون ونصف المليون فقط فهو قيمة عمليات شراء الاسلحة الآخرى والدبابات ولوازمها وقطع الغيار، وهذا هو تفصيل المبالغ التى انفقت فى العمليات التى قمت بها كوسيط وكممول فكيف أكسب خمسة ملايين من عمليات كل قيمتها أربعة ملايين ونصف فقط لاغير؟

بل اني أذهب إلى أكثر من هذا فأتساءل ما الذى كسبته أنا فعلاً من كل هذه العمليات؟ لقد كان الاتفاق على عمولة تقدر بـ٢٠% ، ولكن العمولة انقصت إلى ٥%، ومع هذا فإني لم أخذ قرشاً واحد من عمولتي حتى اليوم هذا هو حساب الأرباح، والأرباح التى لم تراها قط عينى، وأما إذا انتقلنا إلى حساب الخسائر، فإني أعلن إني اقرضت الحكومة المصرية مبلغ اربعمائة ألف دولار، فلم ترد لي إلا بعد ثلاثة شهور، وقد ردت دون فوائد، ومَولت عمليات الإستيلاء على الأسلحة التى كانت فى طريقها فعلاً إلى باكستان وسوريا، ولم ترد إلى أموالي إلا بعد ستة أشهر كاملة، وبلا فوائد أيضاً، وكان هذا

كلة يكفي لكى ابتعد بنفسي عن هذه الصفقات والعقبات التى لا أربح منها شيئاً غير تعطيل أموالي وضياع وقتي وجهدي، ولكنى على الرغم من هذا قد تبرعت بما قيمته ألفين من الجنيهات من الأدوية للجيش المصرى، التى أرسلتها كهدية له من مصانع الأدوية فى سويسرا قبل اتصالى بهذه العمليات بخمسة شهور، وبعد فهذه اقوالى، وهذا حساب أرباحي وحساب خسائري.

أما إذا كانت هناك اتهامات آخرى، فإني أبادر إلى القول مرة ثانية بأني غير مسبوق عنها سواء من بعيد أو من قريب، ولست أرمي بهذه الكلام جزافاً بل أنني أتحدى بهذه البيانات أى مخلوق يريد أن يشكك فى صحتها أو يقدم الدليل على كذبها.

وأني أرجوا من يهمة الأمر أن يتحقق بنفسة من صدق ما أقول فأن كنت صادقاً فأشكروني، أشكروني لأنني مصرى وطني قمت بواجبي وبأكثر من واجبي، واضطلعت بمسئوليات جسيمة وتبعات لا حد لها دون مقابل، ودون فائدة، وحميت بذلك رجال الجيش العزيز بتزويدهم بسلاح يرد كيد أعدائهم، وأما أن ثبت على غير ذلك فلتحققوا معي، ولترسلوا بي إلى حيث يحب أن يرسل المذنبون، وأني أكرر رجائى لمعالى وزير الحربية ولمجلس الشيوخ لتكوين لجنة تحقيق، وإني مستعد دائماً لأقف أمام هذه اللجنة لأكون أول من يتحقق معه"[٨٨].

وصلت أخبار هذه الصفقات المشبوهة إلى الرأى العام وضباط الجيش بالفساد الذى استشرى فى كل شئ حتى وصل إلى المتاجرة بدماء جنود مصر على أرض المعركة[٨٩].

استمر إحسان عبد القدوس فى نشر مقالاته فى مجلة روز اليوسف، وأثر ذلك فى تكوين ضغط شعبى كبير حيث اضطر معه الأستاذ فريد أبو شادى عضو مجلس الشيوخ تقديم هذه المقالات إلى وزير الحربية مصطفى نصرت، وأخبره أنه سيقدم استجواباً إلى الحكومة عن هذه الفضائح التى أشارت إليها تلك المقالات[٩٠]، وبعد عدة لقاءات بين ووزير الحربية والداخلية والفريق حيدر القائد العام للجيش، تقدم وزير الحربية مصطفى نصرت ببلاغ للنائب العام محمد عزمى لفتح تحقيق فيما نشر بصحيفة روز اليوسف عدد رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٠ يونيو عام ١٩٥٠ عن صفقات الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين حتى بدأ التحقيق فى اليوم نفسة، وفى واحدة من أشهر القضايا التى عرفتها مصر فى تاريخها المعاصر، والتى تَعُدْ من ضمن أسباب التعجيل بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، وهى قضية الأسلحة الفاسدة[٩١].

استدعى النائب العام محمد عزمى الصحفى إحسان عبد القدوس، وبدأ التحقيق معة فى ١١ يوليو عام ١٩٥٠، واستمر التحقيق معه لمدة ثلاثة أيام متتالية، أدلى أثنائها بأقواله، وأبرز المستندات التى تؤكد صحتها منها صورة عقد مبرم بين زوجة أحد الضباط وتاجر الأسلحة عبد الصمد محمد عبد الصمد، وصورة العقد المبرم بين وزارة الحربية وشركة اورليكنOer likon التى يمثلها النبيل عباس حليم(٩٢).

قام النائب العام فى يوليو عام ١٩٥٠ باستدعاء الضابط الذى قال عنه إحسان عبد القدوس أن زوجته تعاقدت مع تاجر الأسلحة عبد الصمد محمد، ووجه بالعقد المبرم بين زوجته وتاجر الأسلحة فلم يستطيع إنكاره، وكان هذا الأعتراف بمثابة الخطوة الأولى فى التحقيقات، وعلى أثر ذلك أمر النائب العام باعتقال الضابط وهو البكباشى جورج سعد كما أمر بأعتقال زوجته مرجريت إبراهيم صليب(٩٣)، وأما فيما يخص أبو رجيلة تم وضعه ضمن قائمة من تحول حولهم الشبهات فقد رأت النيابة اعتقاله، ونظراً لوجوده بإيطاليا فى ذلك الوقت، فقد طلبت النيابة من الحكومة الإيطالية أعتقاله، ومن ثم ترحيله إلى مصر، ولكن السلطات الإيطالية أعتذرت عن ذلك، وطلبت الاطلاع على التهم المنسوبة إليه أولاً(٩٤)، وعندما علم أبو رجيلة بذلك أسرع فى العودة إلى مصر، وضع نفسه تحت رهن التحقيق، وجاء إلى مصر فى يوليو عام ١٩٥٠ من أجل إثبات برائته أمام الرأى العام(٩٥)، وكان أول تصريح له فى الصحف أنه لن يقوم بأى عملية جديدة من عمليات شراء الأسلحة حتى لو أقتصر دوره فيها على دور الممول(٩٦) .

فتح باب التحقيق فى القضية، وإنقسمت القضية إلى شقين **القسم الأول** قضية التعاقد على شراء أسلحة وذخائر من الخارج، والتى ورد اسم أبو رجيلة بها، وقد تولى التحقيق فى هذه القضية أعضاء من النيابة العامة الأساتذة توفيق الخشن، وعدلى بغدادى، وأبو الفضل حفنى ، وصدقى البشبيشى، و**القسم الثانى** خاص بقضية التلاعب فى شراء الأسلحة والذخائر من الصحراء الغربية، وقد تولى التحقيق فى هذه القضية أعضاء من النيابة العامة الأساتذة عبد الحميد لطفى، وأحمد موافى، وأحمد فتحى مرسى، وأحمد مختار قطب(٩٧)، وعقب توقيع النائب العام على تقرير الاتهام فى مساء ١٥ يناير عام ١٩٥١، قام الأستاذ عبد الحميد لطفى رئيس النيابة من نفس اليوم، وفى سراى النيابة بتوزيع صور من تقرير الاتهام على مندوبى الصحف ووكالات الأنباء(٩٨)، وفقاً لتقرير الاتهام احالت النيابة العامة إلى قاضى الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية عدد ١٣ متهماً بطلب إحالة هذه القضية إلى محكمة جنيات مصر لمعاقبة المتهمين طبقاً لنصوص المواد المدونة أمام اسمائهم، وأرفقت مع تقرير الاتهام اسماء الشهود.

نظرت القضية أمام قاضى الإحالة إبراهيم هندى فى محكمة مصر الجديدة فى ٢٦ مارس عام ١٩٥١، وبعد سماع أقوال المتهمين والشهود فى ختام الجلسة أصدر القاضى قراره بتأجيل نظر القضية إلى يوم ٢٣ أبريل القادم بناء على طلب الدفاع للاطلاع وللاستعداد، وكطلب المدعى المدنى ليعلن دعواه المدنية[٩٩]، وعقدت الجلسة فى صباح يوم ٢٣ ابريل عام ١٩٥١ برئاسة القاضى إبراهيم هندى لإستئناف النظر فى قضية الأسلحة الفاسدة[١٠٠]، وفى أثناء الجلسة وقف الأستاذ أحمد موافى ممثل الاتهام، وقال أن النيابة تطلب توجيه تهم جديدة إلى بعض المتهمين منهم عبد اللطيف أبو رجيلة حيث قال إن المتهمان اللواء إبراهيم سعد المسيرى والمقدم مصطفى شديد ارتكبا تزويراً، وذلك بأن حولا مبلغ ٤٠٠ ألف دولار من أموال الحكومة المصرية إلى المقدم مصطفى شديد المقيم فى إيطاليا فى ذلك الوقت، ومنها تم تحويل هذا المبلغ إلى المليونير عبد اللطيف أبو رجيلة، ولم يذكر هذا المبلغ فى البيانات المتداولة بين لجنة الاحتياجات ووزارة الحربية[١٠١]، وفى نهاية الجلسة قرر الأستاذ إبراهيم هندى قاضى الإحالة إحالة جميع المتهمين فى القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عن التهم الواردة بقرار الاتهام، فنُظرت القضية أمام محكمة الجنايات المؤلفة برئاسة الأستاذ محمد غالب عطيه فى عام ١٩٥٢، وسمعت المحكمة أقوال الشهود[١٠٢]، ولم ينطق الحكم فيها، ولكن محكمة الجنايات قطعت شوطاً كبيراً فى الأسلحة والذخائر المشتراة من الخارج، وبعد أن استمعت لشهود الإثبات والنفى، واطلعت على تقارير الخبراء بمدى صلاحية الأسلحة والذخائر، وقامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ مما أدى إلى تأخر القضية ، وتغير عدة دوائر قضائية منها رئيس الدائرة المعروض عليها القضية[١٠٣]، وتم إحالتها إلى المستشار أحمد كامل ثابت لنظرها من جديد، وبدأت الدائرة الجديدة فى النظر إلى القضية فى ٩ ديسمبر عام ١٩٥٢، وبدأت المحكمة فى سماع الشهود من جديد، وكان الميعاد النهائى للنطق بالحكم ١٠ يونيو عام ١٩٥٣، وأعلن أحمد كامل رئيس المحكمة براءة إحدى عشر متهم من جميع التهم من بينهم عبد اللطيف أبو رجيلة، وتغريم كل من القائمقام عبد الغفار عثمان، والبكباشى حسين مصطفى منصور مبلغ مائة جنية بتهمة الإهمال[١٠٤].

أما **القضية الثانية** التى تم الحكم فيها بالبراءة فى ١٧ نوفمبر عام ١٩٥١ أى قبيل قيام ثورة يوليو، حتى أن محاكم الثورة برئاسة عبد اللطيف البغدادى اعُيدت فتح القضية مرة آخرى، وقد حاكمت اللواء حسين سرى عامر، ولكنها لم تستطيع أن تثبت أى تهمة عليه فى قضية

الأسلحة الفاسدة، بل اتهمته بالهروب من خدمة الميدان فقط لذلك حكمت المحكمة بإيعاز من مجلس قيادة الثورة بالسجن بالاشعال الشاقة المؤبدة[١٠٥].

فى الحقيقة إن حكم البراءة نزل كالصاعقة على الرأى العام فى داخل وخارج مصر، وخاصة بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فلم يكن هناك سبب للتستر على المتورطين، فربما يرجع السبب الرئيسى فى أحكام البراءة إلى عدم كفاية الأدلة[١٠٦]، لكن ما يهمنا أن نذكر أن المتهمين من ضمنهم عبد اللطيف أبو رجيلة قد برئوا فى القضية الأولى بعد انتهاء النظام الملكى، وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بمعنى أن براءتهم تمت فى ظل حكم الضباط الذين ذاقوا مرارة الحرب فى فلسطين، مما يؤكد أن الزوبعة التى اثيرت حول هذا الموضوع لم يكن سوى التشهير بالنظام السابق[١٠٧].

فى نهاية القضية، علينا أن نتسائل هل كانت للأسلحة الفاسدة دور فى هزيمة القوات المسلحة المصرية فى عام ١٩٤٨؟

للإجابة على هذا السؤال نقول بعد مرور عدة سنوات ظهرت العديد من الوثائق والأقوال التى أثبتت أن قصة الأسلحة الفاسدة ما هى إلا أكذوبة كبرى فى التاريخ بالدليل القاطع على ذلك حيث يقول اللواء **محمد نجيب** فى كتابة كلمتى للتاريخ "أنا لا أريد أن أنزلق مثل الكثيرين إلى تعليق عدم انتصارنا فى حرب فلسطين على مشجب الأسلحة الفاسدة، وهى القضية التى استخدمت للدعاية ضد النظام القديم حينذاك، ولكنها انتهت بالبراءة فى عهد الثورة"[١٠٨]، إذا كانت شهادة اللواء **محمد نجيب** تعد مجروحة لأنه من المعارضة، تأتى شهادة مؤرخ الثورة اللواء أركان حرب **جمال حماد** حيث قال"بصراحة شديدة حجم الدعاية فى قضية الأسلحة الفاسدة لايقل عن ٦٠%، وقد روّجت السينما لهذه القضية طويلاً، وكل ما فى الأمر أن المدافع التى قيل إنها كانت ترتد لصدور جنودنا كانت تنفجر نتيجة لسخونتها وكثافة استخدامها فى ضرب النار، وقلة التدريب، فالمدفع الـ ٢٥ رطلاً من أفضل المدافع فى العالم، وحقق النصر للإنجليز فى منطقة العالمين بمصر، ولكن الذخائر التى استخدمت كانت فاسدة لعوامل الجوية وحرارة الشمس فى الصحراء"[١٠٩]، وتأتى شهادة الفريق الراحل **سعد الدين الشاذلى** رئيس أركان الجيش المصرى فى حرب ٦ اكتوبر عام ١٩٧٣ حيث قال"إن هناك الكثير من المبالغات فى مسألة الأسلحة الفاسدة، ولايصح إرجاع الهزيمة لهذا الأمر، وأكد أن الجنود والضباط لم يتدربوا على الأسلحة الجديدة"[١١٠]، وأكد ضابط المخابرات الحربية السابق الدكتور **ثروت عكاشة** " أن الأراء

التى تقول بأن السبب من هزيمة الجيش المصرى فى فلسطين عام ١٩٤٨ هو فساد الأسلحة والذخائر أراء متجاوزة للحقيقة، وأن كل ما حدث هو انفجار ناجم عن خطأ فى تعبئة الذخائر الإنجليزية، وكان مثل هذا الحادث قد وقع بالجيش البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية"[١١١]، وقال القاضى **كمال أحمد ثابت** الذى أصدر الحكم السابق فى قضية الأسلحة الفاسدة "كان الجيش المصرى يعانى من نقص السلاح والمؤن والذخيرة، وبالرغم من معارضة العسكرين الذين أجمعوا أن الوقت غير ملائم لإتخاذ إجراءات حربية، فقد كانوا متأكدين أن الوحدات المصرية وجميع الأسلحة لا تملك الإمكانيات لكى تخوض حرباً منتصرة [١١٢]، ولكن رجال السياسة لم يأخدوا برأى العسكرين، فكان دخولهم الحرب مجازفة، ولتعويض نقص السلاح، أنشئت لجنة تسمى لجنة احتياجات الجيش بقرار من مجلس الوزراء فى مايو عام ١٩٤٨، وقد أعفيت من كل القيود والإجراءات المالية حتى تسرع فى الحصول على الأسلحة والذخائر، ثم إن محكمة الجنايات لم يثبت لديها مصرع جندى واحد من أسلحة فاسدة"[١١٣]، وتاتى شهادة **إحسان عبد القدوس** على قضية الأسلحة الفاسدة الذى قال رداً على سؤال اللواء أركان حرب مصطفى ماهر الرئيس السابق للجنة العسكرية لتسجيل ثورة ٢٣ يوليو عن حقيقة هذه القضية (الأسلحة الفاسدة)، فرد إحسان عبد القدوس على ذلك قائلا" أنا روّجت لهذه القضية، ونفخت فيها لعدم قدرة الأحزاب فى ذلك الوقت على إحداث تغيير، ولأن القوة الوحيدة التى تستطيع التغير هى القوات المسلحة، ومن هنا جاءت لي فكرة الأسلحة الفاسدة حتى أستفز وأثير حماس ضباط الجيش لأنني كنت أرى أنهم هم الوحيدون القادرون على إزاحة الملك"[١١٤].

الخاتمة ونتائج البحث

وفى النهاية نستطيع أن ندرك أن قضية الأسلحة الفاسدة لم تكن موجودة فى الاساس، ولكن فى نهاية القضية ما يثير اهتمامنا هو عبد اللطيف أبو رجيلة الذى ذكر اسمه فى القضية فى عشية وضحها ، وكأنه المتسبب الوحيد فى ضياع فلسطين، فضاعت الأرض فقيل لنا ليس بأيدينا، فلماذا ينبغى علينا اليوم أن نصدق؟ وضاعت الأرض فقيل لنا بسبب الأسلحة الفاسدة، فلماذا ينبغى علينا اليوم أن نصدق؟ وذكرت الكثير من المراجع والمصادر أن أبو رجيلة هو المتسسب فى تلك الهزيمة، فلماذا ينبغى علينا اليوم أن نصدق؟ رغم أن دوره كان يقتصر على التمويل فقط، لكن رغم ذلك ظل صامد ليواجه مصيره فبدل أن يكرم فى وطنه، جاء إلى مصر مكرهاً ليواجه مصيره إما بالسجن أو البراءة، وفتح كشف حساب أمام الرأى العام لكى يعرف الجميع من هو عبد اللطيف أبو رجيلة حتى نال البراءة أمام القضاء[١١٥]، وقبلها أمام الرأى العام والتاريخ الذى عرف من هو المليونير المصرى المقيم فى إيطاليا، والتى حاولت الوكالة اليهودية من خلال الصهاينة المقيمين فى إيطاليا قتله لأنه أفسد وحرق لهم العديد من أغلى صفقات السلاح التى كان من المقرر لها الذهاب إلى إسرائيل لتستخدم ضد صدور العرب[١١٦] ، ورغم هذا فتحت القضية مرة آخرى بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فيما تسمى بمحكمة الثورة فى نوفمبر عام ١٩٥٣ برئاسة المقدم طيار عبد اللطيف البغدادى، ولم تجد المحكمة أى دليل على المتهمين فى ذلك الوقت، ومن بينهم عبد اللطيف أبو رجيلة، وصدر حكم بالبراءة[١١٧].

مما لاشك فيه أن أبو رجيلة تم إدخال اسمه فى القضية دون دليل، ودون معرفة عن أهمية الدور الوطنى الذى قام به من أجل بنى وطنه، وهذا الدور الوطنى المشرف يجب أن يذكره التاريخ ليس فقط من أجل البراءة، إنما من أجل إزاله وصمة سوداء من تاريخه المشرف، وخير دليل على ذلك أنه لم يقوم بدور الممول لدفع الأموال فقط، إنما ورد ٤٠ دبابة إلى مصر قبل وصولها إلى إسرائيل، وحرق الكثير من أغلى صفقات السلاح لإسرائيل دون أن يعلم أحد[١١٨]، مما جعله عرضة للقتل من جانب الصهاينة فى إيطاليا[١١٩]، ومن خلال محكمة الثورة تعرف رئيس المحكمة عبد اللطيف البغدادى على دور أبو رجيلة فى تمويل مصر للسلاح فى وقت كانت البلاد مفروض عليها حظر استيراد السلاح والذخيرة، ولعب دور الممول لصفقات السلاح فى جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة[١٢٠]، وأدرك مدى أهمية أبو رجيلة فى إيطاليا من خلال إعتماد الحكومة الإيطالية عليه من أجل استيراد الزيوت والحبوب لها، ومن هنا صارت صداقة قوية بينهم[١٢١] ،

فتحدث معه من أجل نقل استثماره إلى مصر، ولعب دور مهم فى الاقتصاد المصرى فى فترة الخمسنيات من القرن العشرين ، وأبدى أبو رجيله ترحيبه بذلك فى أى وقت تحتاجه البلاد، وعاد إلى إيطاليا مرة آخرى، ولم يدرك أنه سوف يأتى إلى مصر مرة آخرى للعب دور اقتصادى مهم بناء على طلب الحكومة المصرية من خلال صديقه عبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدي

الهوامش:

[١] خيرى شلبى: أعيان مصرية، دار مصر اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٨، صـ١٧٠.

[٢] مقابلة مع عبد الرؤف ابو رجيلة من عائلة ابو رجيلة.

[٣] **the Effects of world capitalist Economy on urbanization P55. M. chaichian in egypt 1800_1970,**

[٤] مايسة السلكاوى: وجوة مصرية،مؤسسة الاهرام، القاهرة،٢٠١٧، صـ١٨٩.

[٥] جريدة الاخبار: الاحد ١٧ اغسطس ١٩٥٨، مقال بعنوان: مع اصحاب الملايين، الاخبار،بقلم صلاح هلال، صـ٧.

[٦] مجلة المصور: الجمعة ١٤ ابريل ٢٠٠٦، مقال بعنوان: قضية الأسلحة الفاسدة، بقلم جمال بدوى،صـ٦٣.

[٧] **Mervat Ayoub: how to be a millionaire, p7.**

[٨] **Mervat Ayoub: how to be a millionaire, p8.**

[٩] مجلة روز اليوسف:الثلاثاء ٢٠ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: ابو رجيلة يطالب بالتحقيق معة، بقلم عبد الطيف أبو رجيلة، صـ٣٤.

[١٠] مايسة السلكاوى: مرجع سابق، صـ١٩٥.

[١١] خيرى شلبى: مرجع سابق، صـ١٧٥.

[١٢] محمود نديم شكرى:حرب فلسطين، دار مكتبة الحياة، القاهرة،١٩٦٥، صـ١٤.

[١٣] جميل الشقيرى: قصة فلسطين الحربية والسياسية، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٦٢، صـ١٦.

[١٤] محمد فيصل عبد المنعم: اسرار حرب فلسطين ١٩٤٨، دار الكتب المصرية، القاهرة ،١٩٦٨،صـ٢٤.

[١٥] مجلة أخر ساعة: الاربعاء ٢٨ مارس ٢٠٠١، مقال بعنوان: حلقات عن الأسلحة الفاسدة (الحقيقة فى القضية)، الحلقة الاولى، بقلم جمال حماد، صـ٣٨.

[١٦] فرج السيد: جيشنا فى فلسطين، دار مطبعة التوكل، القاهرة، ١٩٤٩، صـ٦٦.

[١٧] صبحى محمد ياسين: حرب العصابات فى فلسطين، دار الكاتب العربى للنشر، القاهرة،١٩٦٧، صـ٣٦.

[١٨] محمد حسنين هيكل: أزمة العروش يوميات حرب فلسطين، دار الشروق، القاهرة،٢٠٠٢، صـ٤٣.

[١٩] أسعد كامل إلياس: الحرب من أجل فلسطين، مكتبة العبيكان، لبنان، ٢٠٠٧، صـ١٧٥.

[٢٠] مجلة أخر ساعة: الاربعاء ٢٨ مارس ٢٠٠١، مرجع سابق،صـ٣٩.

[٢١] عبد المنعم الجميعى: الاسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، صـ١٣.

[٢٢] Mitchell G. bard:myths and fact AGuide to the Arab _israel conflict , jewish vartuil library, state of America ,2012,p31

[٢٣] أحمد بهاء الدين: فاروق ملكاً ١٩٣٦_١٩٥٢، روز اليوسف، القاهرة،١٩٥٢، صـ٦٦.

[٢٤] وليد الخالدى: نكبة ١٩٤٨ وأسبابها وعلاجها، دار الدراسات الفلسطنية، فلسطين، ٢٠٠٩، صـ٥٥.

[٢٥] جمال حماد: غروب وشروق، دار الكتب المصرية ، القاهرة،٢٠١٤، صـ١٨٧.

[٢٦] هيام عبد الشافى محمد: مصر وفلسطين ١٩٤٨، دار العالم العربى، القاهرة،٢٠٠٩، صـ١٨٩.

٢٧ شفيق خالد: زمالك ١٩٨٤، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٨٤، صـ٢٣.

٢٨ جريدة الجمهورية: الثلاثاء ١٨ أكتوبر ١٩٨٨، مقال بعنوان :ابو رجيلة ..لماذا وكيف، بقلم: حسن لبيب، صـ٦.

[٢٩] شفيق خالد: مرجع سابق، صـ٢٤.

[٣٠]عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ١٤.

[٣١] مجلة أخر ساعة: الاربعاء ٢٨ مارس ٢٠٠١، مرجع سابق، صـ٣٩.

[٣٢] عبد الوهاب بكر: الجيش المصرى وحرب فلسطين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، صـ٩٨.

[٣٣] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء٢٠ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: أبو رجيلة يطالب بالتحقيق معة، بقلم:أبو رجيلة ، صـ٣٤. انظر الملحق رقم٣

[٣٤] مجلة أخر ساعة: الثلاثاء ٦ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: مقالات الأسلحة الفاسدة،بقلم: إحسان عبد القدوس، صـ٥.

[٣٥] جريدة المصرى اليوم: الاثنين ١٤ ينويو ٢٠١٦، مقال بعنوان: حوار مع أقدم لواء بالجيش المصرى إبراهيم محمود، بقلم: ثروت محمد، صـ٣.

[٣٦] شفيق خالد: مرجع سابق، صـ٢٤.

[٣٧] حسين لبيب: مرجع سابق، صـ٧.

[٣٨] ثروت محمد: مرجع سابق، صـ٤.

[٣٩] جريدة الاهرام: الاحد ١ يناير ٢٠١٢، مقال بعنوان: قصة إمبراطور الاتوبيس ويهود إيطاليا، بقلم: محمد بسيونى، صـ٦.

[٤٠] خطاب مرسل من ابو رجيلة الى جمال عبد الناصر، اكتوبر عام ١٩٥٧، صـ١.

[٤١] جريدة الوفد: الخميس ٢ مايو ١٩٩١، مقال بعنوان: الصعيدى الذى اشترى الترماى، بقلم: سناء مصطفى، صـ٦.

[٤٢] خطاب مرسل من أبو رجيلة الى جمال عبد الناصر، اكتوبر عام ١٩٥٧، صـ٢.

[٤٣] أحمد حمدى: مؤمرات على العرب والاسلام، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٦٩، صـ١٨٠.

[٤٤] مصطفى بيومى: مرجع سابق، صـ٦٦.

[٤٥] خطاب ابو رجيلة الى جمال عبد الناصر عام ١٩٥٧.

[٤٦] محمد عبد الغنى علام: مرجع سابق، صـ١٩٩.

[٤٧] خطاب مرسل من ابو رجيلة الى جمال عبد الناصر، اكتوبر عام ١٩٥٧.

[٤٨] مجلة روز اليوسف:الثلاثاء ٢٥ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: ناطحات سحاب المليونير ابو رجيلة، صـ٢٨.

[٤٩] محمد عبد الغنى علام: مرجع سابق، صـ٤٠.

[٥٠] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ١٥.

[٥١] مجلة اخر ساعة: الاربعاء ٢٨ مارس ٢٠٠١، مرجع سابق، صـ٣٩.

[٥٢] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء ١٦ مايو ١٩٥٠، مقال بعنوان: ٧٥% من نفقات التسليح تضيع فى الهواء ،صـ٢.

[٥٣] F.o 371_90178 ,10 feb 1951,pp2

[٥٤] محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة،١٩٥١، صـ٨٨.

[٥٥] محمد فيصل عبد المنعم: مرجع سابق، صـ١٠٩.

[٥٦] جميل الشقيرى: مرجع سابق،صـ١٩٧.

[٥٧] محمد حسين هيكل: مرجع سابق،صـ٨٩.

[٥٨] هيام عبد الشافى: مرجع سابق،صـ٩٨.

[٥٩] مجلة روز اليوسف :الاثنين ٦ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: مقالات الأسلحة الفاسدة، بقلم: إحسان عبد القدوس، صـ٦.

[٦٠] جريدة الجمهورية: الجمعة ١٧ نوفمبر١٩٩٥، مقال بعنوان: الأسلحة الفاسدة، بقلم: صفاء صالح، صـ٦.

[٦١] رفعت سيد أحمد: وثائق حرب فلسطين الملفات السرية للجنرلات العرب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، صـ٢٠ .

[٦٢] أسعد كامل إلياس: مرجع سابق، صـ٩٨.

[٦٣] مجلة روز اليوسف: السبت ٣ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: الصحف تدافع عن المليونير المتهم، صـ٥.

[٦٤] جريدة الاهرام: الاحد ٤ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: أبو رجيلة قدم لمصر الكثير من التضحيات، صـ٢.

[٦٥] مايسة السلكاوى: مرجع سابق، صـ٢٠٤.

[٦٦] مجلة روز اليوسف: الاثنين ٦ يونيو ١٩٥٠، مرجع سابق ، صـ٧.

[٦٧] جريدة المصرى: الثلاثاء ٣٠ مايو ١٩٥٠، مقال بعنوان: للرد على استجواب النائب مصطفى مرعى، صـ٥.

[٦٨] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق،صـ١٧.

[٦٩] مجلة أخر ساعة: الاربعاء ٢٨ مارس ٢٠٠١، مرجع سابق، صـ٣٩.

[70] F.o371_90178,10feb1951,pp4

[٧١] جريدة المصرى:الجمعة ٣١ مارس ١٩٥٠، مقال بعنوان: رد فؤاد سراج الدين على مصطفى مرعى، صـ٢.

[٧٢] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ١٨.

[73] F.o 371_90178 ,10 feb 1951,pp5 .

[٧٤] محمد حسنين هيكل: العروش والجيوش، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، صـ٧٣

[٧٥] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق،صـ٢١.

[٧٦] ياسر ثابت: قصة الثروة فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١٣، صـ٢٦٧.

[٧٧] جمال حماد: اسرار ثورة٢٣ يوليو ، دار الزهراء للاعلام العربى ، القاهرة، ٢٠٠٦، صـ١٥٦.

[٧٨] مجلة روز اليوسف :الثلاثاء ٦ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: مقالات الاسلحة الفاسدة، بقلم: إحسان عبد القدوس ،صـ٥. انظر الملحق رقم ٤

[٧٩] مجلة روز اليوسف: الاحد ١٨ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: مقالات الأسلحة الفاسدة، بقلم: إحسان عبد القدوس،صـ٤.

[٨٠] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء ٦ يونيو ١٩٥٠، مرجع سابق، صـ٥.

[٨١] مجلة روز اليوسف: الاحد ١٨ يونيو ١٩٥٠، مرجع السابق، صـ٤.

[٨٢] ياسر ثابت: مرجع سابق، صـ٢٦٧.

[٨٣] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء ٢٠ يونيو ١٩٥٠، مقال بعنوان: مقالات الأسلحة الفاسدة، بقلم: إحسان عبد القدوس، صـ٦.

[٨٤] محمد فيصل عبد المنعم: مرجع سابق، صـ٢٠٩.

[٨٥] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء٢٠ يونيو ١٩٥٠، مرجع سابق، صـ ٣٣

[٨٦] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء٢٠ يونيو ١٩٥٠، مرجع سابق، صـ٣٣.

[٨٧] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء٢٠ يونيو ١٩٥٠، مرجع سابق، صـ٣٤.

[٨٨] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء٢٠ يونيو ١٩٥٠، نفسه، صـ٣٤.

[٨٩] محمد حسين هيكل: مرجع سابق، صـ١٩٨.

[٩٠] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ٢٥.

[٩١] محمد حسين هيكل: مرجع سابق، صـ٣٠٣.

[٩٢] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء ٤ يوليو ١٩٥٠، مقال بعنوان: حول صفقات الاسلحة التحقيق بقلم: احسان عبد القدوس، صـ٨.

[٩٣] مجلة أخر ساعة: الخميس ٥ ابريل ٢٠٠١، مقال بعنوان: حلقات عن الاسلحة الفاسدة، الحلقة الثانية ، بقلم جمال حماد، صـ٢٩.

[٩٤] جريدة الاهرام: الاربعاء ١٧ يناير ١٩٥١، مقال بعنوان: قضية الاسلحة الفاسدة النيابة تطالب اعتقال ابو رجيلة ،صـ٢.

[٩٥] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ٢٧.

[٩٦] مجلة روز اليوسف: الخميس ٧ سبتمبر ١٩٥٠، مقال بعنوان: المليونير ابو رجيلة يتحدث، صـ٢٩.

[٩٧] رفعت سيد أحمد: مرجع سابق، صـ١٨٥.

[٩٨] مجلة أكتوبر:الاحد ٢٣ ابريل ٢٠٠٠، مقال بعنوان: الاسلحة الفاسدة سؤال وجواب، بقلم:عبد الوهاب بكر، صـ٩.

[٩٩] مجلة أخر ساعة : الاربعاء ٢٧ يونيو ٢٠٠١ ،مقال بعنوان حلقات الأسلحة الفاسدة ،الحلقة الرابعة عشر،بقلم: جمال حماد، صـ٣٨.

[١٠٠] محمد حسين هيكل: مرجع سابق، صـ٣٣٠.

[١٠١] جمال حماد: مرجع سابق، صـ٣٩.

[١٠٢] جميل الشقيرى: مرجع سابق، صـ١٤٧.

[١٠٣]عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ٧٩.

[١٠٤] جريدة الاهرام: الخميس ١١ يونيو ١٩٥٣، مقال بعنوان: تبرئة ١١ متهماً فى قضية الاسلحة الفاسدة والحكم على اثنين بغرامة ١٠٠ جنية، صـ٢.

[١٠٥] عبد المنعم الجميعى: مرجع سابق، صـ٨٣.

[١٠٦] جمال حماد: مرجع سابق، صـ٣٨.

[١٠٧] مجلة أكتوبر: الاحد ٢٣ ابريل ٢٠٠٠، مرجع سابق، صـ١٠.

[١٠٨] محمد نجيب: كلمتى للتاريخ، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ٢٠١١، صـ١٩٨.

[١٠٩] جريدة الاهرام: الجمعة ١١ديسمبر ٢٠٠٩، مقال بعنوان: حقيقة قصة الاسلحة الفاسدة، بقلم: جمال حماد، صـ٧.

[١١٠] أحمد منصور: حوار مع سعد الدين الشاذلى، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، ٢٢يوليو ٢٠٠٩.

[١١١] ثروت عكاشة: مذكراتى فى السياسة والثقافة، دار الشروق، القاهرة،١٩٩٠، صـ١٨٨.

[١١٢] جريدة الجمهورية: الخميس ٣يونيو ١٩٧٦، مقال بعنوان: حوار مع القاضى احمد ثابت، بقلم: فيفى العريان، صـ٣.

[١١٣] جريدة الجمهورية: الخميس ٣يونيو ١٩٧٦، مرجع سابق، صـ٤.

[١١٤] جريدة البيان الامارتية: الاثنين ٢٤ يونيو٢٠٠٢، مقال بعنوان: حوار مع اللواء مصطفى ماهر، بقلم : محمد وهدان، صـ٢٤.

[١١٥] مايسة السلكاوى: مرجع سابق، صـ٢١٥.

[١١٦] شفيق خالد: مرجع سابق،صـ٢٣.

[١١٧] مجلة أخر ساعة: الاربعاء٢٧يونيو ٢٠٠١، مقال بعنوان: حلقات الأسلحة الفاسدة، الحلقة الرابعة عشر، بقلم:جمال حماد، صـ٣٨.

[١١٨] مجلة روز اليوسف: الثلاثاء ٢٠ يونيو١٩٥٠،مقال بعنوان: ابو رجيلة بقول تضحياتى تستحق تقديرالوطن، بقلم: عبد اللطيف ابو رجيلة ،صـ٣٤.

[١١٩] محمد عبد العنى علام: ملوك اقتصاد القيم، مكتبة مدبولى، القاهرة،١٩٩٧، صـ٣٠٨.

[١٢٠] محمد عبد الحميد:محاكمات الثورة،مكتبة شئون محكمة الثورة، القاهرة،١٩٨٩، صـ١٨٦.

[١٢١] مايسة السلكاوى: مرجع سابق، صـ٢١٩.